المشروع الديني والقضائي الفرنسي في الجزائر وموقف جمعية العلماء المسلمين منه

The French religious and judicial project in Algeria and the position of the Association of Muslim Scholars on it

د. هادف مصطفى [1] D. Hadaf Mostafa

جامعة باتنة 01

mostafahadf878@gmail.com

تاريخ الإرسال:2021/10/02 تاريخ القبول: 2022/02/13

[1] المؤلف المرسل.

الملخص:

إن الاستعمار الفرنسي وهو يحتل الجزائر كان يحمل مشروعا ثقافيا بديلا عن الموروث الثقافي الجزائري، و كانت دعامة برنامجه الكبرى ضرب الإسلام في كل أشكال وجوده الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي، فقد ركز على إخضاع المؤسسات الدينية لسلطته المباشرة، واطلق حملات التبشير لتنصير الجزائريين، واتخذ من القضاء بقوانين فرنسية وسيلة لإخضاعهم، غير أن ظهور جمعية العلماء المسلمين بداية العقد الثالث من القرن الماضي كقوة فاعلة ومؤثرة في المجتمع، حفز الجزائريين المستقلين عن الذات الفرنسية ببعديهم الحضاري والثقافي، من احداث ثورة نفسية وعقائدية، أخلاقية واجتماعية، أسهمت في تخليص الدين الإسلامي من البدع و الخرافات التي علقت به، والتمسك بقضائهم ، ومن ثم التمسك بهويتهم، ورفض الانسلاخ .

الكلمات المفتاحية: فرنسا؛ الجزائر؛ الدين؛ القضاء؛ جمعية العلماء المسلمين.

Abstract:

the Algerian cultural heritage, and the mainstay of its major program was to strike Islam in all forms of its social, cultural, political and economic existence, as it focused on subjecting religious institutions to its direct authority, and launched campaign

to evangelize Algerians, and took the judiciary With French laws as a means to subjugate them, however, the emergence of the Association of Muslim Scholars at the beginning of the third decade of the last century as an effective and influential force in society stimulated Algerians who are independent of the French self with their cultural and cultural dimensions, from the creation of a psychological and ideological, moral and social revolution, which contributed to ridding the Islamic religion of heresies and The superstitions that clung to it, adhere to their cause, and then cling to their identity, and refuse to alienate.

key words: France, Algeria, Religion, Judiciary, Association of Muslim Scholars.

01- مقدّمة:

شكل الاستعمار الفرنسي في الجزائر تحديا تاريخيا للمجتمع الجزائري وحضارته، كونه هدف في أسسه و وسائله وغاياته إلى القضاء على هويته وانتمائه الحضاري، فقد كان سعى إلى ضرب سياجا حديديا يحول بين الجزائر، ومنابعها الثقافية العربية والإسلامية، وفي ذات الوقت تغريبها وإدماجها وفرنستها.

فقد ظلت الأهداف الرئيسية للاستعمار الفرنسي للجزائر تهديم مصادر ثقافتها، ومحو خصائصها القومية والحضارية، وذلك تمهيدا لتشويهها –حضاريا– ليسهل إدماج مجتمعها وتذويبه في المجتمع الفرنسي، وقد تجلت هذه السياسة الاستعمارية في سن قوانين، وإصدار قرارات تستهدف إلحاق الجزائر بفرنسا، كقانون 1848م الذي صيرت به الجزائر جزءا مكملا لفرنسا، ثم قانون سنة 1870م الذي قسم الجزائر الى ثلاث مقاطعات فرنسية، وفي سنة 1871م صدر قانون تعين فرنسا بمقتضاه حاكما مدنيا يحكم الجزائر ويخضع لسلطة وزير الداخلية الفرنسية، وعملا بهذه التشريعات بدأت السلطات الفرنسية باستهداف مصادر الثقافة الوطنية، وفي مقدمتها استهداف الدين الاسلامي من خلال الاستيلاء على المساجد، وهدم بعضها، وتحويل البعض الآخر إلى كنائس، أو مصالح إدارية أو مراكز صحية، فضلا عن مضايقتها للعلماء والطلبة ونفيهم من الوطن، وفرض القوانين الفرنسية على القضاء المحلي بما يجعله وسيلة تتحكم به في رقاب الأهالي ، و تخضعهم لسلطتها.

وعندما كان الاستعمار الفرنسي يحتفل بمرور قرن على احتلاله الجزائر و يذيع كلمات لافيجري: "إن عهد الهلال في الجزائر قد غبر، و إن عهد الصليب قد بدأ، وأنه سيستمر إلى الأبد..." ظهرت على الساحة الوطنية جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي نادت بالإصلاح، ودعت إلى التغيير، وذلك بإحياء قيم المجتمع وتراثه الثقافي الإسلامي، وقد تجلت ملامح هذا الإحياء في تأسيس و إرساء قواعد وهياكل تعليمية ودينية و ثقافية استطاعت أن تتحمل المسؤولية وتستجمع شتات الأمة لتجعله جزء من هذه المؤسسات و الهياكل، فقد كان تركيز الجمعية في إصلاحها ونضالها لتجديد مقومات المجتمع الجزائري على ركائز ثلاث هي الإسلام، والسيادة وعروبة الجزائر، يجمعها الشعار الذي رفعه ابن باديس "الإسلام ديننا و العربية لغتنا و الجزائر وطننا".

ويتضح بهذا أن المشروع الثقافي الفرنسي في الجزائر عموما، وبرنامج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يقفان على طرفي نقيض في الاهداف و المرامي، وهو ما يجعلنا نركز في موضوعنا هذا على اشكالية رئيسة مفادها : **ما طبيعة المشروع الديني و القضائي الفرنسي في الجزائر؟ وكيف واجهته جمعية العلماء المسلمين منذ تأسيسها عام 1931م؟** واشكالات جزئية مكملة تتساءل عن الادوات والاساليب التي اتبعها الاستعمار الفرنسي لتنفيذ مشروعه ؟، والانشطة التي واجهت بها جمعية العلماء هذا المشروع ؟ و إلى أي مدى نجحت في السياسة التغريبية الفرنسية على أرض الواقع ؟

02- السياسة الفرنسية في المجال الديني:

02-1 محاولة احتواء المؤسسات الدينية:

لم يكن المشروع الاستعماري الفرنسي يهدف إلى الاحتلال العسكري أو السيطرة على مقدرات المجتمع الجزائري و استنزافها فقط بل كانت له نظرة أعمق وأشمل تتمثل في السعي إلى تنصير المجتمع الجزائري المسلم، و لكي يتسنى له ذلك قام بجهود منظمة و مركزة لتشويه مقوماته الثقافية و الفكرية وأول ما بدأ به محاربته للإسلام و إضعاف مصادر قوته و قد انتهج في سياسته الاستعمارية:

- التحطيم الفعلي للمؤسسات الدينية (مساجد، زوايا، كتاتيب، مدارس)،
- التنصير من خلال الإرساليات التبشيرية ودعم نشاطاتها.

منذ أن وطئت أقدام الاستعمار الفرنسي الجزائر ركز اهتمامه لدراسة التحصينات الذاتية للأمة الجزائرية قصد إضعافها أو تحويلها عن هدفها الطبيعي أو إدماجها أو عزلها عن الجماهير، وأول أهدافه محاربة الدين الإسلامي بضرب مؤسسة المسجد وتشويهها وتحجيم دورها.

و لاحتواء المؤسسات الدينية أصدر قوانين تجيز له هذا العمل ففي 8 سبتمبر1830 أصدر الحاكم العسكري أمرا يقضي بالاستيلاء على جميع الأوقاف الإسلامية، ويأتي تصريح "رفيقوا": "بأنه يلزمني أجمل مسجد في المدينة لنجعل منه معبد إله المسيحيين وكان ذلك سنة 1832"[1]، وقد حرص الاستعمار على إضعاف دور المسجد من خلال ممارسات ظهرت في الخطب والتصريحات والتدخلات بالقوة وكان الخطاب الذي ألقاه السكرتير الحاكم بقسنطينة أثناء الاحتفال يطالب فيه بجعل مسجد صالح باي كنيسة، وقد جاء في هذا الخطاب "إن أيام الإسلام قد دنت ومن خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر اله غير المسيح"،و مثال ذلك: "ما تعرض له مسجد "كتشاوة" بالعاصمة من تحطيم وتكسير للأبواب وقتل للمصلين وطلي الجامع بدمائهم ثم تلاوة القساوسة لأناشيد الغفران على أشلاء المسلمين الممزقة ثم تحويل المسجد إلى كنيسة عرفت باسم "كنيسة فليب"[2]، وبالموازاة، أخذ الاستعمار الفرنسي في مصادرة كل الأملاك التي كانت تحت سلطة العثمانيين، وفي هذا الصدد تذكر خديجة بقطاش أن الجنرال "كلوزيل" كان قد أصدر قرارا تعسفيا سنة 1830 استهدف منه حجز أملاك العثمانيين التي تشكل أملاك الداي والبايات كما تضمن القرار حجز أوقاف مكة والمدينة ثم تراجع عنه تحت نصائح المستشارين واحتجاج علماء وشيوخ وأعيان مدينة الجزائر ولكنه بعد ثلاثة أشهر من تراجعه أصدر قرارا آخر يوم 1830/12/07 ضم فيه كل الأملاك الجزائرية إلى مصلحة أملاك الدولة وتشمل تلك الأملاك أوقاف مكة والمدينة"[3]. "وتوالت اللوائح والمنشورات التي تتناول تحويل واغتصاب أموال الأوقاف الإسلامية إلى أن

حلت سنة 1847م التي أبعد فيها الشيخان مصطفى بن الكباطي المالكي ومحمد العشابي الحنفي ونفيا إلى المشرق العربي وادعت بعدها الحكومة الفرنسية ضياع عهود وصكوك الأوقاف الإسلامية الجزائرية وبذلك ضاعت الأوقاف الإسلامية بضياع عهدها ووثائقها وصكوكها الاثباتية." [4]

وبعد أن هُمّش الإسلام وصودرت مؤسساته وحولت من مهامها الشرعية "أصدرت الإدارة الاستعمارية قانون 1905/12/9 الخاص بفصل الدين عن الدولة والذي نفذ بقرار 1907/05/27 في الجزائر والذي يجعل المساجد والمعاهد الدينية وأوقافها ملكا للدولة الفرنسية الاستعمارية وبه أصبحت الحكومة –ظاهريا- لا تتدخل مباشرة في أمور الدين وأوكلت أمره للجمعيات الدينية التي يمكن للمسلمين أن يؤلفوها فيما بينهم وتعترف الدولة للإشراف وتسيير شؤون تلك الأوقاف والمساجد والمعاهد"[5] وفي مقابل هذا الإخضاع والتدجين وإضعاف الموارد المالية الوقفية واستحداث إدارة الاحتلال الفرنسي مدارس جديدة بقرار يوم 1850/09/30 سميت بالمدارس الإسلامية الفرنسية المختلطة-(franco musulmane)في تلمسان و قسنطينة والمدية، وذلك لتتولى بنفسها تكوين الإطارات الدينية الإسلامية التي تقع تحت رقابتها – فتجعل الدين الإسلامي يقتصر على العبادات والطقوس التقليدية المليئة بالخرافات والعقائد الفاسدة.

واستمرت حالات الهيمنة و التدخل الاستعماري تلك في شؤون المسلمين حتى بعد صدور قانون 1905 القاضي بفصل الدين عن الدولة إلى أن جاء قرار شوطان (CHOTAN) الكاتب العام لولاية الجزائر المؤرخ يوم 1933/02/11 الذي يمنع فيه الوعظ والإرشاد في المساجد و الجوامع لغير العلماء، وتجعله حكرا على الأئمة الرسميين"[6]

"وظلت السياسة الاستعمارية تجاه الإسلام و المسلمين مستحكمة، سياسة إرهاب و قمع وزجر" ولم تحل سنة 1927 حتى بني في مدينة الجزائر أربعة مساجد، أربعة مصليات, وخمسة أضرحة"[7]

وانتهى أمر المؤسسات الدينية الإسلامية، و أمر أوقافها و رجالها إلى سلطة الوصاية الإدارية الفرنسية.

2 0-2 اطلاق يد المبشرين:

عرفت السياسة التبشيرية في الجزائر منعرجا حاسما على يد رجل محنك ركز جهوده لتدعيم الكنيسة والنظام الاستعماري في الجزائر، إنه الكاردينال "لافيجري" الذي ترك بصماته في العمل التبشيري، ونظرا لحنكته وتجربته في هذا المجال أسندت له مهمة الرسالة التبشيرية في الجزائر وقد عين من طرف المارشال "ماك ماهون (MAC-MAHON) حاكم الجزائر العام أسقفا بالجزائر، وقد تولى "لافيجري" مسؤولية تنفيذ سياسة تنصير واسعة النطاق في الجزائر حددها بقوله

"علينا أن نجعل الأرض الجزائرية مهدا لدولة مسيحية تضاء أرجاؤها بنبع المدنية منبع وحيها الإنجيل تلك هي رسالتنا"، وانطلق "لافيجري" وتلامذته ينشرون مبادئ المسيحية مستغلين في ذلك الجهل والفقر والمرض فأنشأوا الكنائس والملاجئ في كثير من جهات القطر خاصة النائية منها.

ومن أهم المشاريع التي أولاها "لافيجري" أهمية خاصة :مشروع تربية الأطفال اليتامى الذين خلفتهم ظروف الحرب والمجاعات وكان يرى أن ذلك وسيلة لدمج الجزائري في فرنسا وفي هذا يقول "إن التبشير سوف لا يقتصر على إبقاء الشعب الجزائري وإدماجه في فرنسا بعد تنصيره، وإذا وقعت المواظبة على هذا المشروع فستكون لنا بعد بضع سنوات مشتلة من العمال النافعين المؤيدين للاستعمار الفرنسي والأصدقاء له... إن هؤلاء الأطفال المساكين الجاهلين بأمور دينهم أو بغيرها ليس لهم حتى من هذه الوجهة رأي مسبق وأي نفور منا ولاشك أن الكثير منهم متى استفادوا من أقوالنا سيطلبون بأنفسهم يوما ما التعميد"[8]

ولم يترك المبشرون وجها من وجوه النشاط في حياة الأمة إلا و طرقوه وأسلوبا إلا و جربوه، كمحاولاتهم التمظهر بمظهر الحياة الإسلامية عن طريق الحيلة والخديعة وفي هذا الصدد يقول عمر فروخ أنه: "لما استحال على المبشرين أن يُنَصّروا واحدا من الجزائريين بالقوة أو بالدعوة أرادوا أن يصلوا إلى نفوسهم بسلوك الحيلة، فأنشأوا مراكز للتبشير يشبه في مظهرة مظاهر الحياة الإسلامية". لقد اقترح "لافيجري" أن يجعل مدينة بسكرة في الجزائر زاوية مسيحية واقترح أن تسمى "بيت الله" ثم أشار أن يكون لباس رواد الصحراء المسلمين أو الإخوة المسحيين الذين يعيشون في الزاوية المسيحية مشابها للباس الإخوان المسلمين... و اعتمد أن أتباعه من المبشرين أو رواد الصحراء كما يسميهم يستطيعون أن يتخللوا بين المسلمين تخللا سلميا"[9]

وبقيت حركة التبشير المسيحي في الجزائر تمارس نشاطاتها المسيحية وبتشجيع من الإدارة الفرنسية الاستعمارية، تؤسس المراكز و تبني الكنائس "وما هو إلا قرن من الاحتلال حتى كان عدد الكنائس في الجزائر في بداية الأربعينيات حوالي 327 كنيسة للمسيحيين و 45 معبدا لليهود، و 166 مسجد فقط للمسلمين الجزائريين الذين كان تعدادهم حوالي ستة ملايين نسمة"[10]

وخلاصة لما تقدم يمكن أن نستنتج:

-أن دور التنصير في الجزائر هو تدعيم أسس النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر وذلك بـ:

- تبرير احتلال الجزائر و إضفاء الشرعية على هذا الاحتلال.

- التقاء الكنيسة مع الاستعمار في إثبات حق وجودهما بالجزائر انطلاقا من فكرة بعث المجد الضائع (حلم إفريقيا المسيحية).

- التقاء الكنيسة مع الاستعمار في محاولة طمس معالم الثقافة العربية.

- فتح النشاط التبشيري في الجزائر.

03- السياسة الفرنسية في المجال القضائي:

إن الوقوف عند موضوع القضاء في فترة الاحتلال الفرنسي أمر صعب ومعقد، ولا أدعي أني أستوفيه حقه من الشرح والتحليل، لأن الموضوع تستند إلى أهل الاختصاص، فمادته قوانين ومواد وبنود ومراسيم كلها تتطلب الدراية و المعرفة، وإن التعرض –هنا- للقضاء هو التعرف على أبعاده الحقيقية وأهدافه الاستعمارية التي تتمثل في إخضاع المجتمع الجزائرية للتشريع الفرنسي بعد تجريدها من مصدره التشريعي القضائي الإسلامي. وقد كان القضاء الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي يستمد أصوله من الدين الإسلامي، أين برز على الساحة أعيان شكلوا منظومة قضائية وذلك بفضل البناء الروحي الذي قاد إلى انصهار كل عناصر ومكونات الشعب الجزائري بما فيهم المسلمون الفاتحون مع إخوانهم الأصليين الذين ناصروهم على إرساء مبادئ العدل والتضامن، ونشر قيم الخير. ويقول عبد العزيز سعد :"أن المسلمين الوافدين من المشرق العربي جاءوا إلى الجزائر ومعهم قواعد جديدة لنظام القضاء تستمد أصولها من الدين الحنيف الذي جاءوا يبشرون به، ومما جاء به من عدل ومساواة ودعوة إلى نبذ كل أنواع الظلم، فأقاموا النظام القضائي على النهج الذي ورثوه من الخلفاء الراشدين مع بعض التعديلات التي اقتضتها ظروفهم الجديدة في البلاد الجديدة"[11]

وقد مهدت فرنسا لإشراف هيئاتها الإدارية والعسكرية على القضاء المحلي، بتهيئة مشروع نظام قضائي جديد لأجل إخضاع القضاء الجزائري للتشريع الفرنسي. إلا أن العائق الذي صعب من مهمة الأرضية التمهيدية لقضائها بالجزائر وجود إشكالية تمثلت في الصراع الذي برز بين رجال الإدارة والقضاة الفرنسيين حول مسألة أولوية السيادة و التسيير والفصل في القضايا الخاصة والعامة للشعب الجزائري، لأنه "على إثر احتلال فرنسا للجزائر و تحديدا في 1831/12/1 صدر أمر ملكي (Ordonnance royale) بمقتضاه تم إنشاء مجلس إداري تشكل من العسكريين وكبار الموظفين الفرنسيين على حد سواء في هذه المرحلة الغامضة التي ساد فيها أسلوب التأقيت (Le Provisoire) للمستعمر في كل المسائل، نظرا لعدم تأكده من نجاح عملية الاحتلال للبلاد كلها، أضفى هذا المجلس على نفسه الطابع القضائي مؤقتا، حيث أُعتبر هيئة استئنافية لمختلف الجهات القضائية، إذ أوكلت إليه مهمة النظر في القضايا المدنية و الإدارية معا، مما جعل بعض الفقهاء يعتقدون أن هذا الإجراء كان من شأنه إرساء الدعائم الأولية كنظام وحدة القضاء"[12]

وتبعا لسياسة التعجيل من الناحية القضائية استطاع الإداريون الفرنسيون أن يتحكموا في الجوانب التي تتعلق بكيفية تطبيق القوانين المستوحاة من التشريع الفرنسي، كما فصلوا في القضايا وضبطوا أمورهم مع رجال القضاء، و في هذا الصدد يقول هني موسى:" فأصل القضاء الإداري والعدالة الإدارية في الجزائر إذن بذرته الأولى في إقامة هذا المجلس الذي كانت له السيادة المطلقة في إصدار الأحكام، مع عدم قابليته للطعن فيه أمام أية جهة قضائية أخرى، لكن هذا المجلس بدأت تتقلص وظيفته المطلقة و حددت اختصاصاته وأصبحت تنحصر في المنازعات القضائية فقط"، لأن مجال القضاء وجد فراغا في البداية من حيث المؤطرين لكن نظرا للسياسة التي اتبعتها فرنسا فقد عينت قضاة فرنسيين و بعض الجزائريين، لفصل السلطة الإدارية عن السلطة السياسية.

وحتى لا يصطدم القضاء الفرنسي بالقضاء الإسلامي، اتبع سياسة مرنة يطمئن فيها الجزائريين بتطبيق الشريعة الإسلامية، و دون ضغوطات من طرف الإدارة الفرنسية و في هذا الشأن يقول عبد العزيز سعد: "ترك الجزائريين وشأنهم، يطبقون قواعد الشريعة الإسلامية على معاملاتهم المدنية، وأحوالهم الشخصية، واقتصروا في مجال القضاء المدني على تطبيق القوانين الفرنسية على المستوطنين القادمين إلى الجزائر من بلاد فرنسا ومن البلدان الأوروبية الأخرى"[13]

وهكذا بدأت ملامح السياسة الاستعمارية ترتسم في المجال القضائي فسارعت فرنسا إلى تضييق الخناق على القضاء الإسلامي حيث "أصدر الحاكم الفرنسي سنة 1834 قرارا يقضي باستئناف الأحكام التي يصدرها القاضي المسلم أمام مجلس الاستئناف الفرنسي و كان هذا بداية التضييق على القضاء الجزائري و دفعه إلى الوراء وإحلال القوانين الفرنسية محله استكمالا للقضاء على الشخصية العربية الإسلامية للجزائر"[14] لأن الاستعمار الفرنسي لم يكن يرغب في فتح المجال أمام الجزائريين ليطرحوا قضاياهم في صورتها التي تختلف كلية عن القضايا التي يتقدم بها المعمرون لذا اتجه إلى مراجعة الأحكام التي يصدرها القضاة الجزائريون المسلمون، لتطويعها إلى صيغ القانون الفرنسي حتى تكون السيادة كاملة للقضاة الفرنسيين للتصرف في كل كبيرة وصغيرة لها علاقة بهذا المجال.

واشتد التضييق على القضاء الإسلامي بإجراءات تفرضها فرنسا، كما يذكر صالح فركوس: "أنه في ماي 1848 صدر مرسوم نص في مادته الرابعة على فرض مراقبة مشددة على المحاكم الإسلامية في حين تم التأكيد على الفصل بين ما هو ديني و ما هو دنيوي في التشريع الإسلامي"[15] وقد كان هذا الأسلوب يهدف إلى تعطيل وتجميد أحكام الشرع و إعطاء الأولوية للقوانين التشريعية الفرنسية.

وتتابعت القرارات والمراسيم لتدعيم ظهور ملامح القضاء الفرنسي كمشروع تمهيدي يأخذ في الحسبان معطيات الواقع الجزائري، حسب ادعاءات المعمرين، بأن فرنسا ستتجه نحو تطبيق شعار حرية القضاء، وذلك بتأييد مبدأ الشخصية

القضائية والقانونية في إطار تعايش الفرنسيين والجزائريين المسلمين واليهود لكن بعد هذه الإجراءات سلك الاستعمار الفرنسي سبيلا آخر تماما، لما تم التمهيد له، إذ شدد القبضة على التنظيم القضائي في الجزائر خاصة تلك القرارات التي صدرت في حق تعيين القضاة ومساعديهم، مع إبقائهم تحت إشراف الحاكم الفرنسي إلى جانب مراقبة أعمالهم، وتكثيف مهامهم في الجوانب القضائية المدنية، كما يخضعون لسلطة المجلس التأديبي، الذي يفرض عقوبات غير عادلة في الغالب من الأحيان، وهنا يظهر مجال الفرق الواسع بين الاهتمام الذي أولاه الاستعمار للقضاة الفرنسيين، مقابل إهمال الدور الذي يؤديه القضاة الجزائريون.

كما صعب عملية توظيف القضاة الجزائريين بوضع شروط يصعب تحقيقها، إلا على القليل منهم، ممن تلقوا تعليمهم في المدارس الفرنسية الإسلامية.

وكان القضاة كلهم يعينون من طرف الحاكم العام، كما يبين توفيق المدني قائلا: "أن الوالي العام هو الذي يعين القضاة للمحاكم من بين –الباشا عدول– المقيدين بقائمة التقدم لمنصب القضاء، إلا إذا قضى عشرة أعوام على الأقل في خدمة المحكمة، منها خمسة أعوام بصفة –باشا عدل– يكون محرزا على الشهادة العليا من المدرسة الثعالبية، وشهادة استحقاق منصب قاض، ويسحب هذا التعيين على الباشا عدل و العدول الأعوان"[16]

وهو إجراء يراد به عزل القضاة الجزائريين المسلمين، و هم الأغلبية الساحقة ممن لا تتوفر فيهم هذه الشروط، و بهذه الكيفية يكون تمثيلهم ضعيفا لا يستطيعون تغطية المجالس القضائية و يخلو المكان للقضاة الفرنسيين، ليتحكموا ويتصرفوا بحرية تامة في الشؤون الخاصة و العامة، و تتاح لهم الفرص لتطبيق التشريع الفرنسي دون مراعاة للشريعة الإسلامية فيما يخص قضايا السكان الجزائريين. إن حالة التعيين و تعقيداتها تكاد تتفق إلى حد بعيد مع حالة الأجور التي يتقاضاها العدول و الأعوان، يقول توفيق المدني: "ما أغرب ما يقع في المحاكم الشرعية أن الإدارة لا تعين مرتبا قارا للباشا عدول أو الأعوان بل كل محكمة تقسم مداخيلها من أجور العقود التي تقوم بها والرسوم المختلفة تعريفة قارة لا يجوز أن تتعداها"[17]

وبدت ظاهرة العزل واضحة من خلال هذه الممارسة إضافة إلى إفقار القضاة المسلمين الجزائريين و عدم منحهم أجورا تتناسب مع وظيفتهم وهو شكل من أشكال الغبن المفروض بقانون القوة من طرف الاستعمار الفرنسي.

لا شك أن إخضاع القضاء الإسلامي للتشريع الفرنسي هو إخضاع للجزائريين تدريجيا للقانون الفرنسي، ما معنى أن يكون القضاة المسلمون تحت رقابة النائب العام الفرنسي، إن لم يكن قصدهم عزل القضاء الإسلامي وتجريده و هذا ما رتب له الاستعمار الفرنسي عندما ضيق الأمر أكثر "حين استصدر قانون 1889/04/12 الذي يجرد تدريجيا مرحليا القضاة المسلمين من كل الصلاحيات المخولة لهم شرعيا و اجتماعيا إلا من صلاحيات الإشراف على الأحوال الشخصية

و يصبح القاضي المسلم ينظر في الأنكحة والمواريث، و تنفيذ أحكام الصلح فقط"[18] وذهب أبعد من ذلك "عندما فكر في تقنين الشريعة الإسلامية حتى يتسنى له فتح الباب على مصراعيه لتقليص تدريجيا من فعالية الأحكام الصريحة في تطبيق الحدود، و إدخال تحويرات قانونية كذلك من حين إلى آخر"[19] وبذلك يتم له قطع المجتمع الجزائري عن مصادره و أصوله.

وبقي الاستعمار الفرنسي يواصل مساعيه في هذا المجال قاطعا الطريق أمام أي حركة تعيد للقضاء الإسلامي مكانته في الجزائر و دوره الطبيعي في الحياة و كان شعارهم :"أن العدالة هي إحدى خصائص السيادة و أن القاضي المسلم يجب أن يزول أمام القاضي الفرنسي إننا نحن الغالبون"[20]

04- موقف جمعية العلماء ورد فعلها:

كانت جمعية العلماء تسعى في مشروعها الإصلاحي إلى تحقيق هدفين أساسيين:

- تخليص الدين الإسلامي من البدع والخرافات عن طريق الإصلاح والتربية الإسلامية،
- المحافظة على الهوية العربية الإسلامية للجزائر.

و لتحقيق هذين الهدفين اعترضت الجمعية قضية من أمهات القضايا، وهي فصل الدين عن الدولة.

لقد خاضت الجمعية مع الاستعمار صراعا شديدا حول قضية فصل الدين الإسلامي عن تسلط الإدارة الاستعمارية، تلك الإدارة التي منحت للدينين (المسيحي واليهودي) حق الانفصال عنها بموجب قانون 1905، المرسوم التنفيذي التطبيقي 1907، ولم تمنح نفس الحق للدين الإسلامي.

وقد ناقش الإبراهيمي الإدارة الفرنسية عبر صفحات جريدة البصائر فكتب في هذه القضية سنة 1951: "شغلت قضية فصل الدين عن "الدولة" الحكومة الفرنسية أحقابا يرجع التفكير فيها إلى الثورة الفرنسية سنة 1789 ويرجع التأثير فيها إلى الجمهورية الثالثة 1881، إلى أن تم الفصل العملي النهائي في سنة 1905 بالرغم من احتجاج البابا المتواصل...

و قد قال مقرر مشروع الفصل كلمة السياسة البليغة "الحكومة الفرنسية ليست ضد الدين ولكنها لا دينية"، وهي كلمة ذات وجوه ومخارج نفهمها نحن كما شئنا، ونفهمها كما شاء قائلها ويفهمها كل ذي عقل بعقليته الخاصة وتفهمها المستعمرات من شرح الواقع لها، ومقتضى ذلك كله أن يكون الإسلام في الجزائر مفصولا عن حكومتها مع أو قبل فصل المسيحية عن حكومة فرنسا لأنه ليس دين الحكومة وليس منها وليست منه بسبيل"[21]

كما ناقش العربي التبسي الإدارة الفرنسية في هذه القضية و طالبها بـ"الاعتراف للمسلمين الجزائريين بأن النظام الداخلي لإدارة شؤون الإسلام من حقوقهم الخاصة بهم، فلهم أن يضعوا أنظمتهم على الوجه الذي يلائم ويأمرهم به دينهم"[22]

و استمر موقف الجمعية الرافض لوصاية الإدارة الفرنسية و المطالب بتحرير الدين الإسلامي و ذلك:

- بتحرير المساجد و الأوقاف الإسلامية.
- بتحرير رجال الدين الإسلامي و كذا القضاء الإسلامي.
- بتحرير الحج بعدم تدخل الحكومة في أي شان من شؤونه".[23]

إن تحقيق هذه المطالب يؤدي إلى تحرير الدين الإسلامي من وصاية الإدارة ومنع تدخلها في الشؤون الإسلامية للجزائريين وحفظ الأمة من دعوات التنصير.

وبناء على ما تقدم يمكن القول: أن الجمعية تكون بهذا المطلب قد وضعت يدها على أهم مشكلة وهي تحرير الدين الإسلامي من سيطرة الإدارة الاستعمارية بكل أشكالها.

1-04 إحياء وظيفة المسجد ومحاربة الطرقية:

نظرا لمكانة المسجد البارزة في ضمير الفرد والمحيط الاجتماعي للشعوب الإسلامية كان من الطبيعي أن تركز الجمعية نشاطاتها على بعث دور المسجد في الحياة الاجتماعية لإرساء مبادئها وأفكارها الإصلاحية. إلا أن الجمعية اصطدمت بمجموعة من القوانين التي تحد من نشاطها في المساجد، وقد سبقت الإشارة إلى أن الحاكم العسكري أصدر أمرا يقضي فيه بالاستيلاء على جميع الأوقاف الإسلامية بما فيها المساجد واحتكاره لها وإضعاف دورها الطبيعي حتى يبقى المسجد وموظفوه تحت وصاية الحاكم الفرنسي، فهو الذي يعين المفتي والمؤذن والقيم، ومنه يأخذون الأوامر والتوجيهات وأمام هذا الوضع المغاير، كان على الجمعية أن تعيد الأمور إلى نصابها وأن تحرر المساجد من وصاية الإدارة، و أعلنت موقفها من سياسة غلق المساجد وما ترتب عنها من تعطيل التعليم الديني، وفي هذا المعنى يوضح الإبراهيمي حالة التعليم فيقول "التعليم الديني في هذا الوطن معطل بتعطيل المساجد، ومئات الآلاف من شباب المسلمين تتشوق إلى تعلم دينها، ولكن مساجدهم الموقوفة لذلك مغلقة في وجوههم و الدين الإسلامي، وتعلمه وتعليمه حق طبيعي وضروري، ولكنهم محرومون منه"[24]

و المطالبة باستقلال المسجد عن الإدارة حماية للدين من أي استغلال وظيفي، ومن ثم يؤكد في مسالة "فصل الدين عن الدولة" فصلا حقيقيا لا موارية فيه ولا تعمية ولا تضليل وأن تنفض الحكومة يدها من الدين الإسلامي، وتبرئ ذمتها من أوقافه مع ممثلين للأمة تختارهم هي لا الحكومة، للقيام على الأوقاف بالعدل والإنصاف وتسلم لهم المساجد تسليما مطلقا بحيث لا تتدخل فيهم بعد الآن في تعيين إمام ولا غيره، ولا فيما يستحقونه من جراية ولا في تكوين جمعيته الدينية"[25]

والإبراهيمي يريد تذكير الإدارة الفرنسية بأنها "لائكيه" لاحق لها في التدخل في شؤون الديانة المسيحية ولا اليهودية ولكنها احتفظت بحق التدخل في شؤون الديانة الإسلامية، واستولت على أوقافها ومساجدها، ويطالب فرنسا بتسليم المساجد لأهلها دون تفريط في أوقافها قائلا: "إن الأمة الإسلامية ترى أن المساجد والأوقاف هما مسالة واحدة لا يمكن الفصل بينهما كالشخص وظله، وأن الأمة لا ترضى أن تستلم مساجدها فقيرة عُريانة، ولا ترضى أن يتولى المفاوضة عنها شخص آخر، ولا هيئة تختارها الحكومة، ولا جمعيات تكونها الحكومة، و أن الأمة أصبحت يقظة حذرة من هذه المناورات، متفطنة لمراميها لا تؤخذ في دينها بالخُدعِ" وموازاة مع هذه الخطوة دخلت الجمعية المساجد لتنشر الإسلام الصحيح، وتعلمه للمسلمين، و تصحح المفاهيم الخاطئة التي أُلصقت به واستطاعت أن تعيد للمسجد وظيفته الأصلية، فأقبلت الأمة عليه بعد هجران، وعمرته بعد فراغ، وهال الاستعمار الفرنسي هذا الإقبال الذي حدث في أوساط الأمة على المسجد، وما أحدثه فيها من يقظة شاملة فدفعه ذلك بتحريك من بعض أذنابه إلى أن يطلب من السلطة العليا بفرنسا منع العلماء من التدريس بالمساجد، لأنهم أدركوا أن هذه الثورة المسجدية تهدد سلطانهم وتهدم أركانهم، وأن العلماء في نظرهم يثيرون الأمة على سلطتهم الروحية في الأمة كما يثيرونها على الاستعمار نفسه، فاستجابت فرنسا للطلب وأصدر وزير داخليتها شوتان "CHOTAN" قرارا يقضي بمنع العلماء من التدريس في المساجد سنة 1933. فاحتجت الأمة لحرمانها من أماكن عبادتها"[26]

وقد مس هذا المنع علماء الجمعية "ومن ذلك أن والي الجزائر أصدر قرارا يمنع الشيخ ابن باديس من إلقاء دروسه العلمية بالجامع الكبير، ووجهت تعليمات من الولاية العامة أن يمنع العلماء الأحرار (أعضاء الجمعية) من إلقاء دروسهم ومواعظهم في المساجد الرسمية"[27] إلا أن هذا المنع كان فاتحة خير على المجتمع الجزائري كما الجمعية.

فمن جهة المجتمع الجزائري، كانت هبة الشعب رافضة لهذا المنع تجسدت في مظاهرات احتجاجية في إنحاء القطر حيث "ولأول مرة ينزل الشعب إلى الشارع ويعاكس بمظاهرات عامة –قرارا تعسفيا– وكان هذا المظهر أكبر علامة على يقظة الرأي العام، و ذلك سنة 1933–1934"[28]

أما من جهة الجمعية فبعد أن وجدت المساجد الحكومية موصدة في وجهها وحرم علماؤها من التدريس والخطابة فيها، سعت إلى بناء المساجد الحرة بأموال المتطوعين من أبناء الأمة.

ومن التحديات التي واجهتها الجمعية رجال الطرقية وممارساتهم المنحرفة في حق الدين الإسلامي، وكانت مواقف الجمعية حازمة إزاء هؤلاء المشايخ الذين أصبحوا أداة طَيّعة في يد الاستعمار الفرنسي، كموقف ابن باديس إعلانه الحرب على الطرقية لما تبين له أن خطرها في انتشار و إن بلاءها قد عم الأمة فقال "حاربنا الطرقية لما عرفنا –علم الله– مالها من بلاء على الأمة من الداخل والخارج فعملنا على كشفها وهدمها، مهما تحملنا ذلك من صعاب"، لأن الطرقيين أصبحوا حجر عثرة في وجه الداعين إلى الإصلاح فهم لا يتورعون في محاربة العلماء المصلحين، وحتى محاولة قتلهم كحادثة الاعتداء على الشيخ ابن باديس ومحاولة اغتياله، والتي خلفت استنكارا وتنديدا شديدين لدي عامة الجزائريين وقد تصدى الإبراهيمي لهذه الطائفة وحمّلها مسؤولية فساد الأمة في عقيدتها وسلوكها وأخلاقها، فوصف عقيدتهم الفاسدة قائلا: "وعقيدتهم في الطرق أنها علة العلل في الإفساد و منبع الشرور وأن كل ما هو متفش في الأمة من ابتداع في الدين وضلال في العقيدة وجهل بكل شيء وغفلة عن الحياة وإلحاد في الناشئة، فمنشؤه من الطرق ومرجعه إليها"[29]

كما تصدى الطيب العقبي للطرقية وكشفها صراحة و تعريضا، ففي مقاله "نهضة الجزائر اليوم و دعوتنا الإصلاحية": "لقد أوغل رؤساء البدع وأئمة الضلال منهم في إرهاقهم للأمة واستغلالهم للجمهور المستعبد لهم، والمسخر لشهواتهم باسم الدين ولم يقنعوا في استثمارهم جهوده وامتصاص دمه عند حد، ولم ينتهوا إلى غاية فكان حقه الطبيعي أن يستفيق ويحاول التملص والتخلص من براثن أولئك المفترسين و الطواغيت المعتدين"[30]

وخلاصة لما سبق يتجلى موقف الجمعية من الطرقية ومشايخها، نجد أن مشروعها إصلاحيا بالدرجة الأولى، ينطلق من إصلاح الذات "الإصلاح الداخلي" قبل مواجهة الاستعمار–لنحرر أنفسنا فنتحرر من القابلية للاستعمار– فبدأت بإصلاح العقيدة التي تعني في حقيقتها نبذ الاستعباد و وتحرير العباد من عبادة غير الله، سواء كانوا مستعمرين أو ذوي سلطان أو شيوخ. و ينتج من إصلاح العقيدة إصلاح الفكر الذي يوطد الصلة ويجعلها إيجابية في تحديد مسار حركة الحياة من أجل تحقيق التحرر الذي تقتضيه صحة العقيدة وبالتالي نبذ وإبعاد الأفكار المضللة الميتة والمميتة كخرافة التاريخ أو أضحوكته الكبرى "الاستعمار قضاء وقدر من الله تعالى"، وبصلاح العقيدة وصلاح الفكر يأتي صلاح السلوك الذي سجلته صفحات لرجال الجمعية إذ كانوا يمثلون نموذج التدين الصحيح عقيدة وفكرا وسلوكا.

وفي الجانب العملي قدمت الجمعية صورا عملية رائعة، توحي بمدى ارتباط قادة الجمعية بالفكرة من أجل بث روح الحرية والتحرر والإصلاح الشامل.

وما تمليك ابن باديس زوجته عصمتها وتخييرها بين البقاء والذهاب، وما نومه ساعتين في أربع وعشرين ساعة إلا نماذج وصور لهذا البناء الحضاري الذي ينعكس في تفكير الفرد و سلوكاته.

وهكذا نخلص إلى منهج جمعية العلماء في مواجهة الاستعمار من خلال القضاء على عقلية القابلية التي تصنعها المرابطية في أذهان الشعب كما يصنعها فساد العقيدة، وموت الأفكار، وتميع السلوك، اقتناعا منها بأن المرابطية هي السبب في هذا الفساد العقدي والفكري والسلوكي، ويتجلى هذا المنهج في:

- تعرية أدعياء الدين، وفضح ممارساتهم المنحرفة، وسلخ صفة القدسية التي أضفوها على أشخاصهم،
- عمل الجمعية المستمر على عزل الفكر الطرقي المشوه، بوسائله، ومؤسساته، وإنهاء سياسة التدجيل و التخذير والتضليل باسم الدين،
- تجديد البناء الروحي للمجتمع الجزائري، وذلك بعد تخليص الإسلام من العقائد الفاسدة والبدع والخرافات الشائعة.

04-2 موقف الجمعية من القضاء الفرنسي:

يبدو أن نشاطات الجمعية لم تقتصر شملت مجالات كثيرة وإنما حاولت أن تغطي أهمها بما فيها القضاء كون العلماء المسلمين الجزائريين توقعوا مسبقا الخطر الذي يتعرض له القضاء الإسلامي، لأن القضاء الفرنسي عندما بسط نفوذه أراد أن يرسي قواعد سيطرته المتعددة الأشكال على الشعب الجزائري، ويبني شرعية وجوده بزرع مؤسسات جديدة في أشكال من التنظيمات والترتيبات والقوانين القضائية الفرنسية، وفي المقابل إخضاع الأجهزة الثقافية والاجتماعية والقضائية لما قبل الاستعمار ومحاولة تكييفها وفقا للأطر الجديدة، وحتى يتدعم هذا النشاط كثف استصدار قوانين ومراسيم وقرارات لتثبيت أركانه وتوطيد سيطرته على معظم المجتمع الجزائري.

لقد عمل العلماء على تحسيس الفرد الجزائري بأهمية دوره في هذا المجال –أي القضاء– وبدأوا بنشر أفكارهم الإصلاحية، التي تعرف الجزائري المسلم وتبين له خطط الاستعمار التخريبية ونواياه الصليبية التي ما انفكت تعمل على تهميش القضاء الإسلامي الجزائري منذ الاحتلال فانتزعت منه أحكام الجنايات والأحكام المالية و لم تبق له إلا أحكام النكاح والطلاق والمواريث، بل احتكرت تعليمه ووظائفه لمن يتخرجون على يدها "وأصبح القضاء الإسلامي حتى في هذا القدر الضئيل خاضعا للقضاء الفرنسي وأصبح القضاة بحكم الضرورة لا يرجعون في أحكامهم إلى النصوص الفقهية وإنما يرجعون إلى اللوائح التي يضعها وكلاء الحق العام الفرنسيين"[31] فكيف كان نشاط الجمعية في هذا المجال؟

أولا وقبل كل شيء لا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر أن جمعية العلماء، جمعية معتمدة تنشط في ظل القوانين الفرنسية، وينحصر نشاطها في الجانب الإرشادي التهذيبي كما جاء في أسسها:

"محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر والميسر والبطالة والجهل وكل ما يحرمه صريح الشرع، وينكره العقل وتحجره القوانين الجاري بها العمل"[32]، فلم يكن بيد الجمعية السلطة ولهذا فإنها لم تمارس سيادة في مجال القضاء وإنما كان دورها يتوقف على الوعي الثقافي القضائي وتحسيس القضاة المسلمين بمسؤولياتهم.

وكان موقفها الرفض للقضاء الفرنسي والمنادي بفصل القضاء الإسلامي عن الإدارة الفرنسية، اعتقادا منها إن القضاء جزء من التشريع الإسلامي، وهذا الأخير هو جوهر الدين الإسلامي، و انطلاقا من هذه القناعة رفعت الجمعية تقريرا احتجاجيا للحكومة الفرنسية في رمضان 1363هـ جاء فيه ما يلي: "القضاء بين المسلمين في أحوالهم الشخصية و المالية و الجنائية جزء لا يتجزأ من دينهم، لأن الحكم بينهم فيها حكم من الله، و لأن أصول تلك الأحكام منصوصة في الكتاب والسنة، وكل ما فيها هو دين، ولأنهم ما خضعوا لتلك الأحكام إلا بصفة كونهم مسلمين"، ولأجل ذلك طالبت الجمعية وبإلحاح بفصل السلطة القضائية الإسلامية عن الإدارة الفرنسية والقضاء الفرنسي، لأنه كما يقول الإبراهيمي: "المسلم لا يجوز له دينا، أن يتحاكم إلى حاكم غير مسلم، و لا يجوز له أن يستبيح نكاحا أو إرثا من أي جهة كان، أو دما بأية شبهة كانت إلا بحكم قاض مسلم"[33]

ولتعزيز مسعاها قدمت الجمعية مطالب أساسية لتحسين و إصلاح القضاء الإسلامي:

- التعليم القضائي، و توسيع برامجه التعليمية في مادة العربية والفقه والأصول و دراسة الحديث والتفسير ومآخذ الأحكام عنها، وتاريخ القضاء في الإسلام، وفلسفة التشريع، وعلم النفس...
- الوظائف القضائية، وذلك بإدخال عناصر المتخرجين من جامع الزيتونة وغيره من المعاهد الأخرى.
- السلطة العليا، و ذلك بتكوين مجلس قضائي أعلى من القضاة المسلمين، يتولى اختيار القضاة و تسميتهم و مراقبتهم و النظر في سلوكهم و تحديد عقوباتهم، و تكون سلطة هذا المجلس مستقلة عن القضاء الفرنسي.
- محاكم الاستئناف، و تكون سلطتها إسلامية محضة، و هذه النقطة من أهم نقط الإصلاح من حيث الاعتبار، "لأن حكم القاضي المسلم لا ينقضه إلا قاض مسلم"[34]

لم تجد مطالب الجمعية الاستجابة، مما اضطرها إلى البحث عن أساليب جديدة بما سمحت لها الظروف و الفرص، و عمليا استفادت من القضاء العرفي أو ما يسمى "بالمحاكم الشرعية"، وذلك بتعيين إمام أو مدرس للفصل في القضايا

والمنازعات ذات الطابع الشعبي و حتى المدني. و في هذا يتحدث محمد الطاهر فضلاء عن دور الفقيه و المدرس: "الفقيه و المدرس في التعليم الديني، لا يقوم بوظيفة التعليم فحسب، وإنما هو يجمع بين مهام التعليم والتربية و التوجيه والإفتاء والقضاء والإمامة و الصلح، و إجراء وسائل العدل بين الناس... و حكمه يكاد يكون من حكم الله"[35]

و اتسعت دائرة نموذج المحاكم الشعبية بحيث فوتت على الإدارة الفرنسية كثيرا من فرص التفرقة بين أفراد المجتمع الجزائري و كانت إحدى العوامل الأساسية التي حافظت على وحدة هذا المجتمع.

نخلص إلى أن الجمعية تعاملت مع القوانين الفرنسية و رفعت مطالبها للإدارة حتى تقيم الحجة عليها و تكشفها أمام الرأي العام الجزائري.

أما الجانب العملي، كثفت الجمعية من نشاطها ميدانيا حتى لا تترك الساحة فارغة، واجتهدت في تحريك الساحة الوطنية و ذلك من خلال تفعيل دور المحاكم الشعبية، و إبراز أبعادها الدينية و الاجتماعية و حتى الثقافية، لتقوية لُحمَة أفراد المجتمع ومن ثم تكون عاملا قويا في المحافظة على شخصية الجزائر العربية الإسلامية، كما سعت إلى تنفير المجتمع الجزائري من القضاء الفرنسي، وتقليص فاعليته وكان أسلوبها في التعامل مع الاستعمار انتهاج سياسة المرونة وتحاشي كل اصطدام، لتحقيق هدفها وهو إدارة الفرد الجزائري ظهره للقضاء الفرنسي.

05- الخاتمة:

إن الاستعمار الفرنسي بمشروعه الثقافي و من خلال وسائله التي وظفها حاول تقويض مؤسسات المجتمع الجزائري، بدءا بحملته الشرسة على الدين الإسلامي المصدر الأساسي لتلك المؤسسات و بالموازاة فتح الجزائر أمام البعثات المسيحية التبشيرية لتنصير الجزائريين. في هذا الظرف الدقيق ظهرت جمعية العلماء لتضطلع بمهمة البناء و الإصلاح مستوحية مبادئها و قيمها من موروثها الثقافي الإسلامي لتخوض الصراع وترفع التحدي خاصة مسألة فصل الدين الإسلامي عن الإدارة لأن احتكار الدين الإسلامي من طرف حكومة مسيحية هو اعتداء على الشعب الجزائري، واستذلال لدينه، وعبث به وبرجاله ومقدساته، من مساجد ومعاهد وكتاتيب وأوقاف.

واضطلعت الجمعية بمهمة التجديد الإسلامي، وذلك بالرجوع بالأمة إلى عقائد الإسلام الصحيحة والفهم السليم لتعاليمه، وإحيائها في نفوس أفراد الأمة وتفعيلها في الواقع.

06- الهوامش:

[1]- بسام العسلي، **عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية**- ط2- (بيروت: دار النفائس- 1403هـ 1983) ص 31.

[2]- المرجع نفسه ، ص 32.

[3]- خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871** - ط1 (الجزائر- دار دحلب - 1992) ص23.

[4]- عبد الرحمان الجلالي ، **تاريخ الجزائر العام** - ط 3 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية) ص 441-442.

[5]- أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر** - ط 2 – (الجزائر: دار الكتاب البليدة - 1963) ص 349.

[6]- محمد ناصر- **الصحف العربية الجزائرية 1847-1939**- ط1 (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- 1980) ص132.

[7]- عبد الرحمان الجلالي ، مرجع سابق - ص 443.

[8]- الجنحان، **حركة التبشير والسياسة الاستعمارية في المغرب العربي**- مجلة الأصالة، العدد16– سبتمبر،أكتوبر1973- ص30.

[9]- عمر فروخ، مصطفى الخالدي، **التبشير الاستعماري في البلاد العربية**- ط5– (بيروت: المكتبة المصرية- 1953) ص126

[10]- لمزيد عن تطور عدد الكنائس المسيحية في الجزائر: أنظر عبد الحميد زوزو - نصوص ووثائق - ص24، 233، 240

[11]- عبد العزيز سعد ، **أجهزة ومؤسسات النظام القضائي الجزائري** – (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب - 1988) ص 22

[12]- موسى ماحي هني ، **طبيعة النظام القضائي الجزائري، المؤسسة ومدى فعاليتها في مراقبة أعمال الإدارة** - (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1985) ص 26

[13]- المرجع نفسه ، ص26- 29

[14]- أحمد الخطيب، **جمعية العلماء المسلمين الجزائيين وأثرها في الإصلاح في الجزائر** – د.ط– (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب – 1985) ص 53.

[15]- صالح فركوس– **أصالة وتغريب، مشروع فرنسا الصليبية، المجابهة الإسلامية** – (عنابة: المطبعة المركزية–1991) ص59.

[16]- توفيق المدني، **كتاب الجزائر**... مرجع سابق، ص 317.

[17]- المرجع نفسه، ص 318.

[18]- ب عمر ، **النظام القضائي الفرنسي في الجزائر عام 1830 إلى 1962**- جريدة العقيدة - عدد 34 - (الجزائر: 1 شوال 1410هـ 18 أفريل 1991م) ص 21.

[19]- صالح فركوس ، **أصالة وتغريب**، - مرجع سابق – ص 69.

[20]- يحي بوعزيز - **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954** - د ط - (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية – 1983) ص44.

[21]- محمد البشير الإبراهيمي، **عيون البصائر**، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع – 1977) ص171.

[22]- العربي التبسي ، "**فصل الدين عن الدولة**" ، جريدة البصائر - السلسلة 2 سنة:5 ع 211 - الجمعة 12 ربيع الثاني 1372هـ الموافق لـ1952/12/29م - ص 1، 2، 3.

[23]- المقالة نشرت في العدد11 من جريدة البصائر سنة 1947.

[24]- محمد البشير الإبراهيمي، **عيون البصائر**، مرجع سابق، ص 78.

[25]- المصدر نفسه ، ص 28.

[26]- أحمد حماني، **صراع بين السنة والبدعة**، ج 2 (قسنطينة، الجزائر: دار البعث للنشر والطباعة– 1405هـ1984) ص177-178 .

[27]- محمود قاسم ، **الإمام عبد الحميد بن باديس الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية** - ط2 – (القاهرة: دار المعارف – 1967) ص 152.

[28]- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، **أثار الطرق السيئة في المسلمين الجزائريين** (الجزائر سجل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين – 1935) ص34.

[29]- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المرجع السابق، ص 61

[30]- أحمد الخطيب، **جمعية العلماء المسلمين الجزائيين وأثرها في الإصلاح في الجزائر**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب –1985) ص53.

[31]- محمد البشير الإبراهيمي، **عيون البصائر**، مصدر سابق، ص 133.

[32]- يحي بوعزيز ، **سياسة التسلط الاستعماري**... – مرج سابق ، ص 44.

[33]- محمد خير الدين ، **مذكرات** ، ج 1، (الجزائر: مطبعة دحلب – 1985) ص 123.

[34]- محمد البشير الإبراهيمي، **عيون البصائر**، المصدر السابق – ص133- 135.

[35]- محمد الطاهر فضلاء ، **دعائم الحركة الوطنية الجزائرية** ، ط 1، (قسنطينة الجزائر: دار البعث للطباعة والنشر – 1404هـ 1984م) ص 35-36.